اليزدي وكتابه نيل المرام ودر النظام

دراسة في منهجه وموقفه من النحويين

الأستاذ المساعد الدكتور

محمد نوري الموسوي

كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة بابل

dr.mhmnoori@gmail.com

الباحث

حمزة حسن كاظم

كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة بابل

alghraby484@gmail.com

الملخص

تناول بحثنا الموسوم بـ(الجهد النحوي عند عبد السَّميع اليزديّ الحائريّ (ت بعد ١٢٦٠هـ) في كتابه نيل المرام ودرِّ النِّظام) شخصية المؤلف العلميَّة، إذ تعرض الباحثان في بحثهما أوَّلًا: لحياته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ومنزلته العلميَّة، وثانيًا: تحدث الباحث عن ترجيحات عبد السَّميع اليزديّ، واختياراته، وتعليلاته، ثُمَّ موافقاته للمدرستين البصريَّة والكوفيَّة وأعلامهما، ثُمَّ ردوده على المدرستين، وموقفه من أعلام النَّحويين، وهي محاولة للكشف عن شخصيَّة عبد السَّميع اليزديّ العلمية في كتابه (نيل المرام ودرِّ النِّظام)، إذ ظهر في كتابه هذا مظهر العالم المبرّز، والنَّحوي الحاذق، إذ إعتمد في ترجيحاته، واختياراته للمسائل النحوية التي ساقها في كتابه على الدَّليل والحجة، وكان يستدل على رأيه معتمدًا على القواعد النَّحوية وأصولها من سماع، وقياس، وإجماع، ثُمَّ كان الختام بذكر أهم ما توصَّل إليه الباحثان من نتائج، منها قدرة عبد السَّميع اليزديّ العقلية في إيراد المسائل النَّحوية على اختلاف مذاهبها، ومناقشتها، والرَّد عليها، مرجِّحًا ما يراه مناسبًا مع ذكر الدَّليل، أو مضعفًا لهذا الرأي أو ذاك مبينًا وجه الضَّعف فيه.

الكلمات المفتاحية: اليزدي، نيل المرام، در النظام، منهجه، النحويين

Al-Yazdi and his Book "Nayl Al-Maram wa Durr Al-Nidham" - A Study of his Method and Attitude towards Grammarians

Assist. Prof. Dr.

Mohammed Nouri Al-Moussawi

College of Education for Human Sciences - Babylon University

Researcher

Hamza Hassan Kadhim

College of Education for Human Sciences - Babylon University

Abstract

This research studies the grammatical effort of Abd al-Sami' al-Yazdi al-Haeri (1260 AH) in his book " Nayl Al-Maram wa Durr Al-Nidham" and the author's scientific personality. The researchers review his life, sheikhs, students, writings, and his scientific status. Then they shed light on Abd al-Sami' al-Yazdi's preferences, choices, and explanations, his approvals for the Basra and Kufa schools and scholars, his responses to the two schools, his attitude towards the grammarians. The targeted book show the appearance of a distinguished scholar and skilled grammarian, as he relied on his preferences and choices for grammatical issues that he presented in his book with evidence and argument. He also inferred his opinion based on the grammatical rules and their origins of listening, analogy, and consensus. The conclusion represents the most important findings of the researcher, including Abd al-Sami' al-Yazdi's mental ability in dealing with grammatical issues of different schools of thought, discussing them, responding to them, weighting what he signified as appropriate with evidence, or by attacking others' opinions and showing their weaknesses.

Keywords: Al-Yazdi, Nayl Al-Maram, Dar Nidham, method, grammarians.

المقدِّمة

يحفل تاريخنا الاسلامي العريق بأعلام بارزين أسهموا في بناء صرح العلم، فوضعوا المصنَّفات في مختلف فنون المعرفة، ومن أولئك العلماء الذين كان لهم دورٌ رياديٌّ في خدمة لغة القرآن الكريم، لغتنا العربية، العالم الفاضل عبد السَّميع بن محمد علي اليزديّ الحائريّ[١] من أعلام القرن الثَّالث الهجري، ولقد سعى الباحثان في بحثه الموسوم (الجهد النحوي عبد السَّميع اليزديّ الحائريّ (ت بعد ١٢٦٠هـ) في كتابه نيل المرام ودرّ النّظام) أنْ يبرز شخصيَّة عبد السَّميع اليزديّ العلميَّة من خلال عرض جهوده النَّحوية المتمثلة بترجيحاته، واختياراته، وتعليلاته، وموافقاته وردوده على النحويين، وجعلته في مبحثين، يسبق ذلك تمهيد تعرض فيه الباحثان لحياة الشيخ عبد السميع اليزدي، وشيوخه، وأهم مؤلفاته، وشخصيته العلمية،، ثم ذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد:

اليزدي، حياته وسيرته العلمية، منهجه في الكتاب وشخصيته العلمية

أولاً: حياته، وسيرته العلمية:

ولد الشيخ عبد السَّميع اليزديّ في إيران[٢]، ولا يعلم في أيِّ مدينة ولد، ولكنَّ المرجح أنَّهُ ولد في مدينة يزد، لأنَّهُ ينسب إليها؛ لأنَّ العلماء غالبًا ما ينتسبون إلى المكان الذي يولدون فيه.

هو عالمٌ، فقيهٌ، أصوليٌّ، متمرسٌ في شتى فنون المعرفة، ولا سيَّما النَّحو والشِّعر، فقد ترك إرثًا كبيرًا من الكتب العلميَّة في الأصول، والفقه، والنَّحو.

كان من العلماء المعاصرين لسيِّد العلماء السَّيد حسين دلدار النقوي الهندي[٣]، وغزارة علمه، وطول باعه في التَّأليف تدلان على كثرة أساتذته من علماء كربلاء، ومن أبرز أساتذته السيد إبراهيم القزويني الحائري[٤]، وصِف بالفقيه البارع[٥]، والعالم الكبير، والعالم الفاضل[٦]، وقيل عنه: إنَّهُ كان أديبًا شاعرًا، قويّ الحافظة، سريع التأليف، فقد ذكر في آخر بعض مؤلفاته أنَّهُ كان يكتب منه كلَّ يوم كراسين من دون مراجعة إلى كتاب[٧]، إلَّا أنَّ ما يؤسف له أنّنا لم نجد عناية به في كتب التَّراجم، فهو لم يحظ بالشُّهرة، ولم نجد لمؤلفاته ذيوعًا بين الأوساط العلمية ، فهو عاش في كربلاء[٨]، وألَّف كتبه فيها، كما نصَّت كتب التَّراجم، مع ذلك لم يلق أهتمامًا، ولا سيَّما ممن أهتم بتراث كربلاء، وهذه تُعدُّ حلقة من الحلقات المفقودة في تاريخ هذا العالم الجليل، كان حيًّا (١٢٦٠هـ - ١٨٨٤م).

له مؤلفات عدَّة منها:

١. غاية المسؤول ونهاية المأمول في النَّحو[٩].
٢. نيل المرام ودرّ النّظام، وهو شرح على منظومته النَّحوية (العروة الوثقى)[١٠].
٣. مناهج الأسرار في شرح نتائج الأفكار في الأصول، وهو شرح لكتاب أستاذه إبراهيم القزويني.

ثانياً: منهجه في الكتاب وأهم ظواهره المنهجية:

لقد كان للبيئة العلميَّة التي نشأ فيها العالم الجليل الشَّيخ عبد السَّميع بن محمد علي اليزديّ أثرٌ واضحٌ في صقل شخصيته العلمية إبتداء من أسرته التي ولد في أحضانها، وترعرع بين يديها، فبدأ دراسته في كنف أبيه وعمه، وكلاهما عالمان مبرَّزان، وإنتهاءً بحوزة كربلاء إذ تتلمذ على أساطين العلماء فيها، ويبدو أنَّ استعداداته للسَّعة المعرفية التي حازها فيما بعد كانت حاضرة منذ صغره، ولعلَّ أبرز أسباب تنوع ثقافته العلميَّة هي تنوع المشارب العلميَّة التي أخذ منها، وشرب من معينها، فضلًا عن التُّراث العلمي الذي خلفه وراءه، إذ أَلَّفَ في أكثر من حقل معرفي، فنجده قد كتب في الفقه، والأصول، والنَّحو، والصرف، والأدب، والشِّعر.

لقد ظهر الشَّيخ عبد السَّميع في كتابه هذا مظهر العالم المبرَّز، والنَّحوي الحاذق، تمكن من أنْ يعرض أبواب كتابه ومسائله، ويشرح تعليلاتها شرحًا علميًّا بما جاء به من شواهد قرآنية وشعرية، وأساليب نحوية محكمة الأداء، وآراء لعلماء نحويين مشهورين، بصريين وكوفيين، وقد عالج مسائل النَّحو بتعليلات تنمُّ عن عقلية راجحة، وبصيرة ثاقبة، فكان يورد آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم، ويناقشها ويردَّها عليهم، وقد يفضل رأيًا ويدلِّل على صحته، أو يضعف رأيًا فيبين وجه ضعفه، والشَّواهد التي جاءت في كتابه تدلُّ على سعة علمه واطلاعه على مسائل النَّحو.

يُعدُّ كتاب (نيل المرام ودرِّ النَّظام) لعبد السَّميع اليزديِّ الَّذي فصَّل القول في الأبواب النَّحوية التي عالجها من بين أهم الكتب التي ألفت في صنعة النَّحو، ومن أهم ما يمتاز به هذا الكتاب هو أنَّ لصاحبه رأيًا خاصًا به، وشخصية مستقلة، وجرأة في المناقشة، وقوَّة في الرَّد.

وبهذا كانت له شخصيته البارزة في أثناء الكتاب، ونستعرض أهم الظواهر المنهجية وباختصار بما يأتي:

١. ترجيحاته:

كان يذكر آراء النحاة، ويتبيَّن الصَّالح منها والفاسد، ويشير إلى الشَّاذ منه، ويرجّح من بينها ما يراه صوابًا، وأحيانًا نراه يذكر الوجوه النَّحوية في المسألة الواحدة دون ذكره لخلاف وآراء بين النُّحاة، ثم يرجِّح ما يراه هو ويعتقده أقرب إلى الصحة معلِّلًا ذلك، فإذا أراد أنْ يعرب عن ترجيحه القول ذكره بقوله: (والأرجح، والأوَّل الأقوى، والأقرب الثَّاني، والأقرب جواز الوجهين، والأقرب عندي، والأوَّل هو الغالب، بل المشهور هو المتصوَّر، وهو أصح الأقوال، وهو الحق، والأرجح، الصحيح، الأجود، الأقرب، الأشهر، المشهور، وليس بصحيح، خلافًا).

من الملاحظ أنَّ الصيغ التي إستعملها الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ قد تنوعت صيغها في كتابه (نيل المرام ودرّ النّظام)، وكثيرًا ما يذكر الرأي الرَّاجح في

أوَّل المسالة، ثُمَّ يذكر الأقوال الأخرى، ويعبِّر عنها بعبارات مختلفة مشيرًا بها إلى ضعفها، وعدم رجحانها عنده، كقوله (وقيل، وزعم، موهون، كما توهم، ونشأ غفلة)، ونحو ذلك من العبارات، وأحيانًا يحيل على من رجح ذلك، وأحيانًا أخرى لا يحيل، وهو في كثير من المواضع يوضح سبب هذا التَّرجيح أو يعلله، أو يذكر أدلَّته على ذلك، ولم أره يتقيَّد بآراء المتقدمين من النُّحاة، ولا ينساق وراء الآراء لمجرد شهرتها، ولم أره مقلِّدًا تقليدًا دون مرجح لهذا الرأي أو ذاك، بل أحيانًا أجده يقدِّم رأي المتأخرين على المتقدمين، وكان يصفهم بالمحققين كالرَّضي (ت:٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١)، وغيرهما، وكان كثير الاعتناء بتحقيق المسائل، وصدق من وصفه بالمحقق النِّحرير، ويظهر من ذلك سعة اطلاعه على مسائل وآراء من تقدّم من النُّحاة وتأخر، ونذكر بعض الأمثلة على ذلك على شكل مسائل:

المسألة الأولى:

عندما تكلم عن علة تقديمه للفاعل على المبتدأ والخبر من حيث عرضه للمادة النحوية وترتيبها في كتابه، قال: ((في الفاعل: فإنْ قُلتَ: لِمَ قدمته على المبتدأ؟ قُلتُ؛ لأنه أصل عند المشهور، وذلك لوجوه، الأول: إنَّ عامله لفظي، وعاملهما معنوي، والأول أقوى... والثاني: إنَّ عامل الفاعل فعل، أو ما يشبهه في العمل بخلاف عامل المبتدأ والخبر، والأول أقوى، وهو من أقوى العوامل))[١١].

بدأ المصنف بالفاعل؛ لأنَّهُ يرى أنَّهُ الأصل في استحقاق الرَّفع، كذلك رجَّح المصنِّف في هذه المسألة رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، بتقديم العامل اللفظي على المعنوي؛ لقوته في العمل، وهو ما نميل إليه؛ لأنَّ العامل اللفظي عامل محسوس ملفوظ بخلاف المعنوي فهو عامل مجرد غير محسوس، لا يدرك إلَّا بالعقل فليس له وجود، ولا شك أنَّ الموجود أقوى بخلاف غير الموجود فهو بحكم العدم، وكذلك ترجيحه عامل الفاعل وهو الفعل؛ لقوته في العمل على عاملي المبتدأ والخبر بلفظ (أقوى)، وفي المسألة خلاف وارد بين النحويين سنذكره إن شاء الله في قسم التحقيق.

المسألة الثانية:

ويرجح الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ القول المشهور بكون المنادى مفعولًا به لفعل وهو واجب الحذف قال: ((وكون المنادى مفعولاً به واجب الحذف إنَّما هو مشهوري لا اتفاقي، فإنَّ فيه قولين آخرين، أحدهما: للمبرِّد، حيث زعم أنَّهُ منصوب بحرف النداء؛ لسده مسد الفعل، والثاني: لأبي علي في بعض فوائده أنَّ حروف النداء أسماء أفعال، فعليهما كون المنادى خارجا عن الباب واضح، فإنْ قُلتَ: فهل الحق من بين الأقوال هو القول المشهور، أم أحد الأخيرين، قُلتُ: بل المشهور هو المتصور))[١٢].

والمسألة هذه أيضًا فيها خلاف، إذ أختلف

النحويون في عامل المنادى، ومال المصنِّف في هذه المسألة إلى رأي الجمهور[١٣] في كون العامل في المنادى فعلًا مضمرًا وجوبًا، وردَّ قولي المبرِّد (ت:٢٨٦هـ)، وأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، فالمنادى على رأيهما[١٤] خارج من الباب، أيْ عدم انتصاب المفعول به بفعل واجب الحذف.

المسألة الثالثة:

نراه يضعف رأي البصريين في إعراب (بحسبك) مبتدأ، في قولهم: (بحسبك درهمٌ)، فمذهب سيبويه (ت:١٨٠هـ) وجمهور البصريين أنَّ (بحسبك) هنا مرفوع بالابتداء[١٥]، إلَّا أنَّ الشيخ عبد السَّميع اليزديّ يرجح رأي بعض المحققين في جعل (بحسبك) خبر مقدم، قال: ((فإنْ قُلتَ: ما تقول في (بحسبك درهم) إذ حكموا بأنَّ المقدّم مبتدأ مع عدم تجرده عن العامل اللفظي؟ قُلتُ: من جعله مبتدأ قد يقضي عنه بجعل العوامل مقيدة بغير المزيدة، وأمَّا نحن فلا نجعله مبتدأ، بل نجعله خبرًا مقدَّمًا تبعًا لبعض المحققين))[١٦].

والكافيجي[١٧] من المحققين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي، معللًا ذلك بقوله: ويساعده المعنى، أيْ نظراً للمعنى؛ لأنَّهُ محطُّ الفائدة، إذ القصد عن الإخبار عن (درهم) بأنَّهُ كافيه[١٨]، ويرجِّح الباحث ما ذهب إليه الشَّيخ عبد السَّميع اليزديَ؛ كون الدرهم مخبرًا عنه، و(بحسبك) مخبرًا، وبه تتمّ الفائدة.

المسألة الرَّابعة:

عند حديثه عن الخلاف في أداة الاستثناء (سوى)، قال: ((فمذهب سيبويه، والبصريين إنَّها منصوبة دائماً على الظرفية، وذهب الكوفيون إلى كونها كـ(غير) فيما ذكر من الإعراب، والأقرب الثاني))[١٩]، مرجِّحا مذهب الكوفيين بعبارة (والأقرب الثاني). وعلل ذلك بقوله: ((لورودها متصرفة كثيراً في كلام العرب))[٢٠].

والحقّ ما ذهب إليه المصنِّف كون المراد بالظرف المتصرِّف قبوله الحركات الثلاث، وقد وردت (سوى) متصرفة في كلام العرب، فتأتي مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة[٢١].

المسألة الخامسة:

قال مستفهمًا: ((هل يجوز كون الحال مبينا لهيئة غير الفاعل، والمفعول به؟ قيل: لا، بل يبين هيئة المبتدأ والخبر أيضا، والأقرب الثاني ندورًا))[٢٢].

في المسألة خلاف وارد بين النحويين[٢٣]، ويذهب الباحث إلى صحة كون الحال مبينة لهيئة المبتدأ والخبر وغيرهما، إذ لا مسوغ لمن ذهب للمنع وقد ورد ذلك في كلام العرب[٢٤].

المسألة السَّادسة:

قال: ((وقولنا: عن اسم، أو نسبة إشارة إلى قسمي التمييز، فإنَّهُ على قسمين: الأوَّل: أنْ يكون رافعًا عن الإبهام عن الاسم المفرد، والمراد منه هنا ما لم يتضمن

نسبته كالجملة، وشبهها، والمضاف، وهو قد يكون مقدارًا، وقد يكون غيره، والأوَّل هو الغالب))[٢٥].

والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة، والمقدار ما يقدر به الشيء وهذا النوع احتياجه للتمييز أكثر من غيره معللا ذلك بقوله: ((لأنَّ الإبهام فيه أكثر، فاحتياجه إلى التمييز أشد، والمراد منه ما يبين قدر الشيء))[٢٦].

المسألة السابعة:

ويرى الشيخ عبد السَّميع اليزديّ أنَّ عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل، قال: ((إنَّ البيان لا يكون جملة بخلاف البدل، نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَا مَا قَدْ قِيْلَ لِلرُسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عَذَابٍ أَلِيْمٍ﴾، ونحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾، وهو أصح الأقوال))[٢٧].

الفرق الذي أشار إليه المصنِّف في هذه المسألة وهو كون عطف البيان لا يكون جملة من بين عدَّة فروق ذكرها النَّحويون بين عطف البيان والبدل.

٢. اختياراته:

إذا نظرنا إلى اختيارات الشَّيخ عبد السَّميع بن محمد علي اليزدي، فإنَّنا نجد أنَّهُ يلجأ إلى اختيار رأي معين دون ذكره لآراء النَّحويين وخلافاتهم، وحاولت تتبع اختيارات الشَّيخ عبد السَّميع في كتابه (نيل المرام ودرّ النّظام) وتبيين مسائلها، إذ وجدته يتمتع بشخصية مستقلة، إذ لم يكن أسير مذهب واحد، ولم يقتصر على مجرد النَّقل فقط، وإنَّما كان ينتقي من الأقوال، والآراء ما يراه راجحًا بعد النَّظر والتَّأمل في تلك الآراء المختلفة، فتارة نجده يختار في كثير من المسائل، المذهب البصريّ حتَّى يُظن أنَّهُ بصريّ المذهب، وأحيانًا يختار في بعض المسائل، المذهب الكوفي حتَّى يُظن أنَّه كوفي، وقد يختار آخر مخالفًا للمذهبين، ومن سمَّاهم بالمحققين من النُّحاة، كالرَّضي، وابن هشام، وغيرهما، فهو بحسب رأينا يتمتع بشخصية وسطيَّة، دون الميل إلى هذا الرأي أو ذاك إلَّا بدليل ناهض يقوي هذا الرأي ويضعف الآخر، ونورد بعض المسائل على ذلك:

المسألة الأولى:

عند حديثه عن شبه الحرف الموجب للبناء، يضيف قسماً ثالثاً، قال: ((فإنْ قُلتَ: ما شبه الحرف الموجب للبناء؟ قُلتُ: هو إمَّا وضعي، وإمَّا إستعمالي، ثُمَّ يقول: وأمَّا الإستعمالي، فهو أيضًا على قسمين: إهمالي لا يعرف معناه، ولا إعرابه كأسماء حروف التَّهجي، وفواتح السور، ونيابي يدلُّ بها في الاستعمال على ما ناب عنه كأسماء الأفعال المشبَّهة للحروف المشبَّهة بالفعل في النِّيابة عنه، وأمَّا عدم التأثر مطلقًا، فهو على مختارنا قسم ثالث من الاستعمالي، وبعضهم جعله شرطًا للقسم الثاني وفيه ضعف))[٢٨].

جعل الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ عدم التَّأثر بالعامل قسمًا ثالثًا من الشَّبه الاستعمالي خلافًا لمن جعله شرطًا للقسم الثاني، وهو شبه الحرف في النيابة عن الفعل كأسماء الأفعال، ووصفه بالضَّعف وهو الحقّ؛ لأنَّ أسماء الأفعال تؤدِّي معنى الأفعال ولكنَّها أسماء، وسبب بنائها أنَّها تشابه الحرف لكونها تعمل في غيرها ولا يعمل فيها شيء؛ لأنَّهُ لا يتقدَّم عليها عامل فيعمل فيه كما أنَّ الحرف يعمل فيما بعده ولا يقع معمولًا لغيره نحو: (مررت بزيد)، فالباء عملت الجر في (زيد) ولكنَّها لا تتأثَّر بالعامل.

المسألة الثانية:

ومن أختيارات الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ أنَّ (مسلمين) في جملة (لا مسلمين)، معرب، قال: ((وأمَّا (لا مسلمين) فعلى المختار عندي تبعًا لبعض المحققين معرب))[٢٩].

وممَّن ذهب من المحققين إلى القول بالإعراب، الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، ونقله الرَّضي عن النُّحاة[٣٠].

المسألة الثالثة:

قال الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ: ((فإذا جعل مثل (أحمر) علمًا، فهل ينصرف أو لا؟ وعلى الثاني فهل السببان الوصفية والوزن، أو العلمية والوزن؟ قُلتُ: لا كلام في منعه وإنَّ أحد سببيه الوزن، إنَّما الكلام في سببه الآخر هل هو الوصفيَّة، أو العلميَّة؟ والحقّ اعتبار العلميَّة؛ لزوال الوصفيَّة بها رأسًا، ولهذا لو نكِّر صُرِف، فإنَّهُ على المختار، لذهاب العلميَّة خلافًا لسيبويه فإنَّهُ اعتبر الوصفيَّة))[٣١].

اعترض الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ على ما ذهب إليه سيبويه من كون (أحمر) ممنوعًا من الصَّرف بعد زوال العلميَّة عنه، فسيبويه ناظرٌ إلى الوصفيَّة الزَّائلة بالعلميَّة كالثابتة؛ لكونها أصلية، فإذا زال المانع رجعت الصِّفة، ويرى الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ خلاف ذلك وهو أنَّ الصفة إذا زالت لا تعود، لذا قال: ((ولهذا لو نُكرَّ صُرف)).

المسألة الرَّابعة:

يرى أنَّ الحذف في جملة (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ) يقع في الغالب، وليس حذفًا واجبًا، قال: ((والحق عندي كون هذا الحذف غالباً لا واجباً، كما أشار إليه بعض المحققين))[٣٢].

عدَّ الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ الحذف في جملة (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ) على وفق رأي الرَّضي حذفًا غالبًا خلافًا لما ذهب إليه البصريون من أنَّ حذف الخبر في الجملة واجب؛ لوجود لفظ يسدّ مسدَّه وقرينة دالَّة عليه، والرَّضي لا يرى وجود لفظ يسدّ مسد الخبر، فكيف يكون الحذف واجبا[٣٣].

المسالة الخامسة:

وفي مسألة إعراب الاسم الواقع بعد (حيثما) هل هو مرفوع، أم منصوب، قال: ((واعلم أنَّ الاسم السابق يجب نصبه في مواضع، ويذكر لذلك مواضع منها: بعد حيثما لوجوب دخوله على الفعل، وأما (حيث) بلا كلمة (ما) ففيها بعده الوجهان، والمختار النصب))[٣٤].

ولعلَّ الشيخ عبد السَّميع اليزديّ في اختياره للنصب ناظرٌ إلى أنَّ (حيث) المجرَّدة من (ما) أنَّها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلَّا الفعل[٣٥].

المسألة السَّادسة:

يرى الشيخ عبد السَّميع اليزديّ أنَّ المندوب ليس من أقسام المنادى، قال: ((يلزم ذلك على من يجعل المندوب من أقسام المنادى، وأمَّا نحن فمختارنا أنَّهُ خارج عن المنادى))[٣٦].

والعلَّة المانعة من عدم عَدَّ المندوب من أقسام المنادى كونه هو المتفجع عليه لا المطلوب إقباله، وهو اختيار الرَّضي[٣٧].

٣. تعليلاته:

العلَّة: ((هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه))[٣٨]، وللعلَّة فائدة كما لا يخفى إذ لا يمكن أنْ يقيم النحاة تعليلاتهم من غير فائدة، وفائدتها ((العلم بأنَّ الحكم في غاية الوثاقة))[٣٩]، ومن خلال إستقراء الباحث لكتاب (نيل المرام) نستطيع القول بأنَّ الشيخ عبد السَّميع اليزديّ اعتنى بالتعليل الذي شكل ظاهرة واضحة المعالم في كتابه، وهي بنظر الباحث تستحق دراسة منفصلة، ولعلَّ سبب تناولي لهذه الظاهرة على نحو الإجمال هو اتاحة المجال للباحثين بعدي لدراسة هذه الظاهرة على نحو تفصيلي، إذ اهتم الشيخ عبد السَّميع اليزديّ بعرض الفكرة أو المسألة النَّحوية اهتمامًا واضحًا، فهو يشرح ويناقش بما هو ظاهر أمامه ومتاح له من أدلة وشواهد نقلية سماعية، فنجده يكثر من افتراض الأسئلة والإجابة عنها ويظل ينتقل من سؤال إلى آخر وعرض المسائل النَّحوية بأسلوب السّؤال والمناقشة وبذل جهودًا في التعليل فكان يقف عند كلِّ مسألة، فكان عنده لكلِّ ظاهرة علّة، ولكلِّ حكم سبب، وهو يورد التّعليلات بشكل متسلسل متتابع ومع كثرة التعليلات لم نجده في كثير من الأحيان يصرح بلفظة العلّة إلّا قليلًا ويكتفي بالقول: لأنَّ، ولأنَّهُ، وذلك لأنَّ، إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدلّ على كون ما بعدها علّة لما قبلها وهذا دليل على أنَّ التعليل لم يكن غاية عند الشيخ وإنَّما كان يسوقه لتفسير المسائل النحوية والأحكام وتوضيحها ثم يمثل لتلك العلّة، ولتوضيح الصورة أكثر سنعرض جملة من التعليلات المتنوعة على سبيل المثال لا الحصر، ومنها:

١. قال: ((فإن قلت: لم سمي الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والحرف بالحرف؟ قلت: أمَّا الاسم، فإن كان من السمو، وهو العلو؛ فلعلو رتبته

على قسيميه بتركب الكلام منه دونهما، وإنْ كان من السمة؛ فلكونه سمة لمسمَّاه، وعلامة له، فإنْ قُلتَ: كل من الفعل والحرف أيضًا سمة لمسماه، فلم لم يسم بالاسم؟ قُلتُ: وجه التسمية لا يجب أنْ يكون مطرداً، وأما الفعل؛ فلكونه دالاً على الفعل اللغوي الذي هو الحدث، وأما الحرف؛ فلكونه بمعنى الطّرف، وكأنَّهُ واقع في طرف من أخويه؛ لعدم وقوعه ركنًا في الكلام))[٤٠].

٢. ومن تعليلاته بعلَّة صوتية هو تقدير الإعراب في الاسم المقصور، قال: ((الثاني أنْ يكون بالحركات التقديرية التامة وهو للمقصور كـ(العصى)، فإنْ قُلتَ: لم جعل الإعراب تقديريا؟ قُلتُ؛ لوجوب إنكسار ما قبل الياء، فإنْ قُلتَ: لِمَ لَمْ تجعل الكسرة فيه إعرابية حال الجر؟ قُلتُ؛ لأنَّ اجتماع الحركتين المتشابهتين ممتنع كاجتماع الحركتين المتخالفتين، وبهذا اندفع حول من يقول به، وقد يكون الإعراب بالحركة تقديريًّا في بعض الحالات دون بعض، كما في المنقوص نقصد في حالتي الرَّفع والجر؛ لثقل الضَّمة، والكسرة على الياء))[٤١].

٣. ومنها أيضاً تعليله إعراب الأسماء الستة بالحروف، قال: ((ما وجه جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؟ قلت: لَمَّا أعرب المثنى والمجموع بالحروف أُريد أنْ لا يكون بينها وبين المفردات منافرة تامَّة، فجعل إعراب بعض المفردات أيضًا بالحروف لرفع المنافرة))[٤٢].

ثم علل سبب اختيار هذه الأسماء الستة بقوله: ((فإنْ قلت: لم أختاروا من بين الأسماء ستة؟ قلت؛ لأنَّ إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة، والمجموع ستة، فجعل في مقابل كل من الإعراب اسم))[٤٣].

ثُمَّ علل سبب اختيار هذه الأسماء دون غيرها بقوله: ((فإنْ قُلتَ: لم اختاروا هذه الأسماء بالخصوص؟ قُلتُ؛ لوجود حرف في آخرها مناسب للإعراب بالحروف؛ ولأنَّ معناها يشبه معنى التثنية والجمع في الدَّلالة على المتعدد، فإنَّ الأبوة لا يتحقق إلَّا مع وجود الابن، والأخوة إلَّا مع وجود الأخ، وهكذا البواقي))[٤٤].

٤. وقال معلّلًا إعراب المثنى والجمع بالحروف: ((فإنْ قُلتَ: لِمَ أعرب التثنية والجمع بالحروف؟ قُلتُ؛ لأنَّهما فرعان للواحد، وكان الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة فناسب إعطاء الفرع بالفرع، فإنْ قُلتَ: لِمَ جعل رفع التثنية بالألف، رفع الجمع بالواو؟ قُلتُ لما كان الواو ضمير الجمع في الفعل، والألف ضمير التثنية فيه ناسب تطابقهما مضافًا في الجمع إلى أنَّ الأصل في الإعراب بالحروف كون الرَّفع بالواو، فإنْ قُلتَ: لِمَ جعل جرَّهما بالياء؟ قُلتُ: للأصل جعل جرَّهما بالياء))[٤٥].

ثُمَّ علل فتح ما قبل الحرف الأخير في التثنية، وكسره في الجمع تعليلًا صوتيًّا، قال: ((فإنْ قُلْتَ: لم فتح ما قبلها في التثنية وكسر في الجمع؟ قُلْتُ: لَمَّا كان التثنية أكثر في الكلام؛ لأنَّ كلَّ جمع يشملها، ولا عكس، فناسبها الخفَّة، وكسر في الجمع؛ لأنَّهُ كان قليلًا فناسبه الثقل))[٤٦].

٥. ومنها تعليله تقديم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات في ترتيب الأبواب النَّحوية في

كتابه، قال: ((فإنْ قُلْتَ لِمَ قدمت المرفوعات على المنصوبات والمجرورات؟ قُلْتُ: لأنَّ الرَّفع علامة العمدة، فالمرفوع في الكلام عمدة فيكون أهم؛ لأنَّ بها قوّام الكلام))[٤٧].

ثُمَّ علَّل اختصاص العمدة بالرَّفع، والفضلة بالنَّصب، معلّلًا ذلك صوتيًّا بقوله: ((فإنْ قُلْتَ: لِمَ أختص الرَّفع بالعمدة، والنَّصب بالفضلة؟ قُلْتُ: لَمَّا كان العمدة في كلام العرب قليلة، والفضلة كثيرة ناسب الأوَّل الخفَّة، والثّاني الثقل، فأعطى الأوَّل للأولى، والثاني للثانية؛ لثقل الأوَّل، وخفة الثاني، ثُمَّ أرادوا الفرق بين الفضلة بواسطة، والفضلة بلا واسطة، ولم يكن بقي من الحركات إلَّا الجرّ خصص بالأولى منهما))[٤٨].

إنَّ الملاحظ في ترتيب الشَّيخ عبد السَّميع للأبواب النَّحوية في كتابه هو الترتيب المنطقي العام الذي سارت عليه كتب من تقدَّم من النَّحويين، وإنِ اختلف مع بعضهم في الترتيب الداخلي للأبواب النَّحوية، ولعلَّ الشيخ أيضًا يتفق مع من تقدمه من المتأخرين في تقديمه الفاعل على المبتدأ والخبر في باب المرفوعات، فيعلل ذلك بقوله: ((فإنْ قُلتَ لِمَ قدمته على المبتدأ والخبر؟ قُلتُ؛ لأنَّهُ أصل عند المشهور بالنسبة إليهما))[٤٩].

وهذا التعليل سبقه إليه ابن يعيش، قال: ((ثُمَّ قدَّم الكلام على الفاعل؛ لأنَّهُ الأصل في إستحقاق الرَّفع))[٥٠].

٦. ومنها تعليله سبب تسمية الحروف المشبهة بالفعل بهذا الاسم، قال: ((فإنْ قُلتَ: لِمَ سُميت بها؟ قُلْتُ: لشباهتها بالفعل التّام معنى، فإنَّ (إنَّ) بمعنى حققت كـ(أنَّ)، و(كأنَّ) بمعنى شبهت، و(لكنَّ) بمعنى إستدركت، و(ليت) بمعنى تمنيت، و(لعلّ) بمعنى ترجيت، ولفظا في عدد الحروف، وفتح الأواخر))، ثُمَّ يعلل عدم تقدم خبر هذه الحروف على اسمها بقوله: ((ولا يتقدم خبر هذه الحروف على اسمها؛ لضعفها في العمل))[٥١].

٧. ومن تعليلاته النحوية ذكره علَّة بناء المنادى على الضَّم، قال: ((فإنْ قُلتَ ما وجه بنائه على الضَّم؟ قُلتُ؛ لأنَّ في فتحه وإنْ حصل الخفَّة ووافق حركته الإعرابية فقد المناسبة للخفة الثابتة بحذف العامل))[٥٢].

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة توضيحاً لظاهرة التعليل عند الشيخ عبد السميع في كتابه وإلّا فالقضية أوسع في كتابه مما ذكرناه.

المبحث الأول:

ما وافق فيه النحويين

قبل البدء في عرض المسائل النَّحوية التى وافق فيها الشَّيخ عبد السَّميع البصريين أو الكوفيين، أو عارض فيها كلتا المدرستين نقول: إنه ظهر للباحث نزعة الشيخ عبد السَّميع التحررية، والتي لا تقبل الانقياد إلّا للدليل عبر جمعه للآراء، وتأييد الراجح منها، وتضعيف ما يضعفه الدليل، فهو ذو منهج معتدل في النحو، وسط بين المذاهب النحوية المختلفة بنى منهجه على أصول النحو التي أرسى قواعدها

أئمة النحو كالسماع والقياس والتعليل، فنجده تارة مع رأي البصريين، وتارة مع رأي الكوفيين، وأخرى مع غيرهم من النحويين بناء على ما يسوقه الدليل ويأخذ بعنقه إليه، مؤيدًا به، أو معارضًا، مرجِّحًا به، أو مصوبًا، مقوّيًا به أو مضعفًا، وهكذا، ونجده أحيانًا يذكر الرَّأي وينسبه للمدرسة النحوية بعبارات: لبعض البصريين، لجمهور البصريين، والبصريون، عن البصريين، خلافًا للبصريين، لجمهور الكوفيين، خلافا للكوفيين، خلافاً بين البصري والكوفي، وأحياناً يكتفي بنسبة الرأي للقدماء، وجعل العبارة مطلقة، وأحيانا يبين الأوجه النحوية في المسألة الواحدة دون ذكر أيِّ نسبة إلى مدرسة نحوية معينة، أو نحوي معين، وأحيانًا ينسب الرأي للمدارس النَّحوية دون ذكر لرأيه في موافقة، أو ردٍّ، مثلًا يقول: ((«وأمَّا إنَّكَ إيَّاكَ الفَاضِلُ» فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين))[٥٣].

والمنهج الذي اعتمدت عليه في تناول هذا الموضوع، هو أنْ جعلت موافقاته وردوده على أعلام النحويين من المدرستين البصرية والكوفية من ضمن موافقاته وردوده على المدرستين، وأفردت باقي الأعلام من النحويين المتقدمين منهم، والمتأخرين.

١. موافقاته للمدرسة البصرية وأعلامها:

والمواضع التي صرح فيها بموافقته للمدرسة البصرية وأعلامها كثيرة، نورد منها في هذا المقام بعض الأمثلة:

١. من موافقاته للبصريين عدم نيابة سوى المفعول به عن الفاعل إنْ وجد في الجملة، قال: ((ولا ينوب سوى المفعول به إنْ وجد أبداً عند البصريين، وغالبا عند الكوفيين؛ لأشدية طلب الفعل له بعد الفاعل، ويختار الأول))[٥٤].

٢. يرى أن العامل في المبتدأ والخبر عامل معنوى، وإلى ذلك ذهب بعض البصريين، قال: ((فإنْ قُلتَ: ما عامل المبتدأ والخبر؟ قُلتُ: فيه أقوال، الأول: لبعض البصريين وهو أنَّ عاملهما معنوي))[٥٥]، ثم قال: ((المختار كون عاملهما معنوياً كما حققناه في بعض رسائلنا))[٥٦].

٣. ذهب الشيخ عبد السَّميع اليزدي إلى أن المصدر أصل المشتقات وهو بهذا يوافق رأي البصريين القائل بأنَّ المصدر هو الأصل، قال: ((وهو أصل المشتقات على المختار وعليه البصريون))[٥٧].

٤. اتفق مع سيبويه في أنَّ العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع ((قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع))[٥٨].

٢. موافقاته للمدرسة الكوفية وأعلامها:

أ. قوله: ((فإنْ قُلتَ: إنَّ في عامل المفعول ثلاثة أقوال، فالمشهور أنَّهُ الفعل، وقيل كما عن الفرَّاء: إنَّهُ الإسناد الحاصل بين الفعل والفاعل، وقيل: إنَّهُ نفس الفاعل كما عن هشام، والقول في عامل الفاعل منحصر في الأولين))[٥٩].

ب. ومن موافقاته للكوفيين قوله: ((وأمَّا في نفس (سوى) فخلاف، فمذهب سيبويه والبصريين إنَّها منصوبة على الظرفية، وذهب الكوفيون إلى كونها كـ(غير) فيما ذكر من الإعراب، والأقرب الثاني؛

لورودها متصرفة كثيرًا في كلام العرب))[٦٠].

ج. واتفق مع الفرَّاء في رافع الفعل المضارع، قال: ((وفي رافعه خلاف، فقيل بالتجرد عن العوامل وإليه ذهب الفرَّاء وجماعة وهو المختار))[٦١].

المبحث الثاني:

ردوده على النحويين

كان الشيخ عبد السَّميع اليزديّ جريئًا مؤدبًا في رده على النحويين، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، أم غيرهم من أعلام النحو ممَّن ينتمي إلى مدارس نحوية أخرى، ومع جرأته العلمية في الرد كانت لغته مهذبة ولطيفة في الرد، ويلاحظ ذلك من خلال ألفاظه التي استعملها في ردوده، وكأنَّهُ يلتمس العذر لغيره، فكان في الغالب يستعمل ألفاظ: (وهذا غفلة نشأت منهم، فلعل ما ذكره، وفيه نظر، فسهو، وهو ضعيف)، إلا في بعض المواضع استعمل ألفاظ (غلط، وهو ظاهر الفساد، فشاذ)، فمن ردوده:

أوَّلاً: رده على المدرسة البصرية وأعلامها:

١. في كلامه عن العامل في المبتدأ والخبر، قال: ((فإنْ قُلتَ: ما عامل المبتدأ والخبر؟ قُلتُ: فيه أقوال....، القول الثاني: لجمهور البصريين ، وهو أنَّ عامل المبتدأ معنوي، وعامل الخبر هو المبتدأ، وهو المنقول عن سيبويه، وتبعه الفارسي، وابن جني، وقد مضى إلى دليله وجوابه الإشارة آنفا))[٦٢].

فهو يذهب كما ذكرنا في بعض المسائل إلى أنَّهُ يرى أنَّ العامل فيهما معنوي.

٢. ومن رده عليهم قوله: ((فإنْ قُلتَ: إنَّك قدرت الخبر قبل المعطوف، والبصريون يقدرون بعده- أي- (وضيعته مقترنان) فما وجه هذا؟ قُلتُ: لا وجه لتقديره بعده، إذ يبقى وجوب الحذف بلا وجود أحد شرطيه، وهذا غفلة نشأت منهم))[٦٣].

٣. ومن ردِّه على سيبويه الذي ذهب إلى كون (أحمر) ممنوعًا من الصرف للوزن والوصفية الطارئة بعد التنكير، قال: ((فإنْ قُلتَ: المنقول عن سيبويه كون (أحمر) بعد التنكير غير منصرف لا لأجل اعتبار الوصفية الأصلية، بل لأجل الوصفية الطارئة من جهة التنكير، قلت هذا غلط من وجهين، الأول: لزوم اعتبار الوصفية العارضة ولم يقل به أحد، والثاني: لزوم كون كل ما لا ينصرف وكان أحد سببيه العلمية غير منصرف بعد التنكير أيضًا، ولم يقل به أحد))[٦٤].

٤. وفي حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر ردَّ قول سيبويه القاضي بفساد ما نقل عن بعض البغداديين، قال: ((والقول السَّادس: منقول عن بعض البغداديين وهو أنَّ العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هم المبتدأ والابتداء معًا وردهما بعضهم بأنَّ لازمهما اجتماع المؤثرين على أثر واحد كما يقول الفرَّاء في باب التنازع من إعمال الرَّافعين في الأسم الواحد، وقد نقل عن سيبويه فساده، وفي ردِّهم نظر من وجوه، فأولها: بأنَّهُ لا حجية في قول سيبويه فلعل ما ذكره كان من اجتهاده لا من نقله، وثانيًا: بأنَّ كلامه معارض لما ذهب إليه من جواز (ذهب زيد وضرب عمرو الظريفان) مع أنَّهُ يرى العامل في

التابع هو العامل في المتبوع...))[٦٥].

٥. وردَّ رأي بعض البصريين الذين أختلفوا في (ليس) في تقدم خبرها على اسمها بما ورد سماعًا من العرب، قال: ((... ولكنْ قد يتأخر عن أخبارها، وأختلف في (دام) و(ليس)...، وفي الثاني بعض البصريين)) وردَّهم بقول الشاعر:

وَلَيْسَ سَوَاءٌ عَالِمٌ وَجَهُوْلُ[٦٦]

٦. وردَّ المبرِّد معترضًا عليه بما ورد في السماع والقياس إذ ألحق المبرد (إنْ) بـ(لات)، قال: ((وألحق المبرَّد بما ذكر (إنْ) وفيه ضعف ظاهر قياسًا وسماعًا))[٦٧].

٧. وفي كلامه عن عامل الشرط والجزاء ذكر فيه أقوالا منها قولي الخليل والمبرِّد، قال: ((والثاني للخليل والمبرِّد وهو أنَّ كلمة الشرط عاملة في الشرط، وهما معًا عاملان في الجزاء كما قيل في المبتدأ والخبر وإستدلاً عليه بضعف كلمة الشرط فلا يقدر معه على عملين))[٦٨] وعقّب على رأيهما بقوله: ((وفيه نظر))[٦٩].

معللًا ذلك بقوله أيضًا: ((لأنَّ كلمات الشرط على نوعين فنوع منها اسم ولا ضعف له في العمل، ونوع منها حرف وهو أيضًا لاقتضائه شيئين غير ضعيف فيه كالحروف المشبهة بالفعل))[٧٠].

٨. وردَّ أيضًا رأي الأخفش الذي ذهب إلى ((أنَّ الشرط مجزوم بالأداة والجزاء بالشرط واستدل بما استدل به الخليل))[٧١]، ورده الشيخ اليزدي بقوله: ((وفيه نظر؛ لاستغراب عمل الفعل الجزم))[٧٢].

٩. وردَّ على الجرمي، قال: ((وذهب الجرمي إلى أنَّ ألف (كلتا) هي اللام، والتاء زائدة للتأنيث ووزنه (افتعل) وفيه نظر واضح))[٧٣].

١٠. ومن ردوده على المازني أنَّهُ قال: ((وأمَّا المازني فأنكر كون اللام الداخلة على اسمي الفاعل اسماً موصولاً وادعى أنها حرف كاللام في (الرجل) و (الفرس)، ويرده رجوع الضمير إليها مع إرادة معناها وليس شأن الحرف ذلك))[٧٤].

ثانياً: رده على المدرسة الكوفية وأعلامها:

١. في حديثه عن مسألة تقدير الخبر في جملة (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)، ذهب بعض الكوفيين إلى عدم وجود محذوف بعد العطف، قال: ((فإنْ قُلتَ: اجعل المعطوف خبرا للمبتدأ بلا حذف خبر كما جعله الكوفي، ويؤيده أصالة عدم الحذف، قُلتُ: هذا أيضًا لا وجه له كسابقه؛ لأنَّ الواو لا تتوسط بين جزأي المبتدأ والخبر إلّا مع كثرة الفصل بينهما لمحض الربط))[٧٥].

٢. ورد قول الكوفيين القاضي بتأويل (لات) حرف جر بأنَّهُ توهم، قال: ((ولا تختص بلفظ الحين كما عن الكوفيين وإنْ خصت الأحيان كـ(لاتَ سَاعَةَ)، و(لاتَ أَوَانِ) وتأويلهما بكونهما حرف جر توهم لم يعهد في كلامهم))[٧٦].

٣. وفي أصل (ذا) قال الكوفيون: ((الاسم هو «الدال» وحدها والألف زائدة لأن تثنية (ذا) بحذفها، ورد بغلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه به، وتثنيته وجمعه وتحقيره))[٧٧].

٤. قوله: ((وأمَّا الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط قالوا: لأن حق

الجواب التقديم فنحو (إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، ورَّد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة؛ لأنَّ الجزاء من حيث المعنى لازم والشرط ملزوم والملزوم مقدم))[٧٨].

٥. وردَّ قول هشام في ناصب المفعول به، قال: ((سوى ما ذهب هشام من أنَّ نصب المفعول به بالفاعل ورده واضح مما سبق))[٧٩].

ثالثاً: موقفه من أعلام النحويين:

تعرض الشيخ عبد السَّميع اليزديّ في كتابه لآراء مجموعة من النحويين على اختلاف مشاربهم، فتارة نجده موافقاً لهم، وتارة راداً عليهم، ونجده في كثير من المواضع ينقل الخلاف النحوي بينهم، أو يستدل بقول أحدهم على قاعدة نحوية، وأحياناً ينقل رأي نحوي بنحوي آخر تقدّمه، وسأقتصر في هذا المقام على نقل موافقاته لهم، وردوده عليهم، تاركاً المجال للباحثين للغوص في تفاصيل هذا الموضوع، وفيما يلي أبرز النحويين الذين شكّلوا أهم مصادر الكتاب:

١. **أبو علي الفارسي:**

فمن موافقاته له، قوله: ((واشترط بعضهم في القسم الثالث كون البدل موصوفاً ونفاه بعضهم كأبي علي الفارسي وهو الحق))[٨٠].

ومن المسائل النحوية التي لم يتفق معه فيها مسألة عَدَّه حروف النداء أسماء أفعالاً، فرد عليه الشيخ عبد السَّميع اليزديّ بقوله: ((وأمَّا فساد قول أبي علي فظاهر، أمَّا أوَّلًا: فلأنَّ حذف حرف النداء مطرد مع بقاء معمولية المنادى، وهذا غير معهود به في اسم الفعل، وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ الفعل مستقل في الإفادة؛ لكونه جملة دون حرف النداء، وأما ثالثًا: فلأنَّا لم نجد في أسماء الأفعال، بل ولا في مطلق الأسماء سوى بعض الضمائر ما يكون على حرف واحد، وإذا ثبت فساد القول بذلك في الهمزة ثبت فيما عداها بعدم القول بالفصل))[٨١].

٢. **الزمخشري:**

ذكره الشيخ عبد السَّميع اليزديّ في ستة مواضع من كتابه، ولم أجد موضعًا من هذه المواضع الستة قد وافقه فيه، إنما ردَّ عليه في جميع هذه المواضع، ومنها على سبيل المثال ما ذكره في حديثه عن الكلام والجملة، قال: ((وقولك: (أَقُمْ) في (إنْ جَاءَكَ زَيْدٌ أَقُمْ) ليس بكلام؛ لأنَّهُ لا يصح ذكره مستقلًا، وعلى هذا القياس على أنَّ بعضهم جعلوه أيضا كلامًا، كصاحب المفصَّل حيث قال: بعد تعريف الكلام ويسمَّى الجملة والظاهر منه الترادف فيكون كل فعل مع فاعله، ومبتدأ مع خبره جملة وكلامًا، ولكنَّ الحق أنَّ الكلام أخص منه ويعمّه الجمل لصدق الجملة على (إنْ قَامَ زَيْدٌ) دون الكلام))[٨٢].

ومنها أيضًا اعتراضه عليه في كون الجملة الشرطية ليست قسمًا خامسًا كما ذهب الزمخشري إلى ذلك، قال: ((فإنْ قُلتَ: قد قسم النَّحويون الجملة على أربعة أقسام، وزادوا الجملة الشرطية والظرفية فلم تركتها؟ قُلتُ: مرجع الشرطية والظرفية أيضًا للاسمية والفعلية))[٨٣].

فالشيخ عبد السَّميع اليزدي يرى أنَّ الشرطية من الفعلية ((أمَّا الشرطية قط أنَّها من الفعلية))[٨٤]، ويرى أنَّ الظرفية من الفعلية أيضًا إنْ كانت متعلقة بالفعل ((وأمَّا الظرفية فإنْ قدرت متعلقة بالفعل فمن الفعلية))[٨٥]، واسمية إنْ تعلقت بالاسم ((وإنْ قدرت متعلقة بالاسم فمن الاسمية))[٨٦].

ومن ردِّه عليه الزمخشري، قال: ((إنَّ العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنَّهُ في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، وأما إجازة الزمخشري في ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ أنْ يكون عطف بيان للهاء من قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ فسهو))[٨٧].

وردَّ قول الزمخشري أيضًا بقوله: ((إنَّ البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل، وقول الزمخشري في ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ إنَّهُ عطف بيان لـ﴿آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ فسهو))[٨٨]. وقال أيضاً: ((وقول الزمخشري في قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾ إن ((كُلٌّ)) توكيد، والصواب أنَّهما بدلان بدل الكل))[٨٩].

٣. رده على ابن معط:

وحول الخلاف في (دام)، وهل يتقدم خبرها على اسمها؟ ردَّ رأي ابن معط الذي ذهب إلى عدم جواز ذلك[٩٠]، قال: ((واختلف في (دام) و(ليس) والمخالف في الأوَّل ابن معط ورده بما ورد عن العرب سماعًا))[٩١]: [**البسيط**]

لَا طِيْبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المُوْتِ والهَرَمِ[٩٢]

٤. ابن مالك:

ذكره الشيخ اليزدي في مواضع عدة، ذاكرًا بعض آرائه، وردَّ عليه في موضع واحد، إذ ذهب ابن مالك إلى أنَّ (اللام) في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ﴾تفيد التعدية[٩٣]، في حين يرى الشيخ اليزدى أنَّ هذه اللَّام تسمى «لام» المنفعة، وهي لشبه الملك وليس للتعدية كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾[٩٤].

٥. نجم الأئمة:

أبدى الشيخ اليزدي -حاله كحال أغلب النحويين- اهتماماً واضحاً بالرَّضي، وأولاه عناية فائقة، فهو لم يذكره باسمه الصريح، بل بلقبه (نجم الأئمة) ، وهذا اعتراف منه بمكانته العلمية، اتفق معه في كثير من استدلالته وتعليلاته[٩٥]، بل كان يحتج به في كثير من المواضع، وكان تأثره به واضحًا للعيان، وهذا التأثر وارد بين نحوي وآخر ولا مناص منه، ففي حديثه عن العامل فهو يرى أنَّ العامل النَّحوي ليس مؤثرًا في الحقيقة، قال: ((إنَّ العلل النحوية معرفات كالعلل الشرعية، وعلامات في الحقيقة لا مؤثرات))[٩٦]، وهو ما ذهب إليه الرَّضي، فهو يرى أنَّ ((العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة... بل هو علامة))[٩٧]، والملاحظ أنَّهُ ذكره بعبارات متنوعة، منها عبارة ((وقد أشار إليه نجم الأئمة))[٩٨] إذ وافقه في عبارته هذه، إذ ذكر الرَّضي أنَّ هناك فروعاً أخرى لم تعتبر كعلل

مانعة للصرف، كذلك أشار الشيخ اليزدي إلى هذه المسألة بقوله: ((فإنْ قُلتَ: كان أشياء أخر في كلامهم ذات فرعية، كالمنسوب فإنه فرع المنسوب إليه، والتصغير فإنه فرع التنكير، والتثنية فرع الواحد، إلى غير ذلك، فلِمَ لم يؤثر في منع الصرف إذا تحقق في الاسم اثنان؟ قُلتُ: هذا بحث وارد لا مدفع منه إلّا التّمسك بالسَّماع والنقل عن العرب، وقد أشار إليه نجم الأئمة فتأمل حقّ التّأمل))[٩٩]، وتكررت عنده العبارة نفسها وذلك في حديثه عن فائدة الإضافة اللفظية والمعنوية في الكلام[١٠٠]. وكذلك عبارة ((ورجحه نجم الأئمة))[١٠١] كما في حديثه عن عمل كان وأخواتها[١٠٢]، وعبارة ((وفاقا لنجم الأئمة))، وهي من إحدى موافقاته له أيضاً، وذلك في قوله: ((فإنْ قُلتَ: لِمَ جعل المعدودين ثلاثة إلى عشرة مخالفاً للقياس، فأنث للمذكر، وذكر للمؤنث؟ قُلتُ: قد علل ذلك بوجه، والأقرب عندي وفاقاً لنجم الأئمة، وطائفة من الأجلة))[١٠٣].

وعبارة ((بعض المحققين كنجم الأئمة))[١٠٤]، وذلك في حديثه عن الحرف المقدَّر في الإضافة المعنوية[١٠٥].

وتارة يذكره بعبارة مطلقة، نحو ((واستشكل عليه بعض المحققين))[١٠٦]، إشارة منه إليه دون التصريح باسمه، وذلك في حديثه عن المعمولات عن التوابع، قال: ((واعلم أنَّهُ قد يتبع الاسم اسم آخر؛ لتوضيحه، أو تخصيصه، أو تقديره، أو لتشريكه في الحكم، أو لغير ذلك فيعرب بإعرابه، ويجري عليه بعض أحكامه، ويسمى في الإصطلاح بالتابع، وعرفه بعض علماء الفن بأنَّهُ: ((كل ثان معرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، فقوله: «كل ثان» يشمل التوابع، وخبر المبتدأ، وكل ما أصله خبر المبتدأ كخبري «كان» و «إنَّ وأخواتها»، ويشمل الحال، وثاني مفعولي «أعطيت»))[١٠٧]، وقوله: ((معرب بإعراب سابقه)) يخرج الكل إلّا خبر المبتدأ، وثاني مفعولي «ظننت وأعطيت»، والحال من المنصوب، والمميز عنه، وقوله: ((من جهة واحدة)) يخرج هذه الأشياء، واستشكل عليه بعض المحققين بقوله وفيه نظر))[١٠٨].

أمَّا قوله: ((وعرفه بعض علماء هذا الفن)) فهو إشارة منه لابن الحاجب[١٠٩]، وقوله ((واستشكل عليه بعض المحققين)) إشارة منه للرَّضي إذ نقل قوله بالنَّص ولم يزد عليه شيء يذكر[١١٠]، ويتَّضح من ذلك موافقته للرضي فيما أشكل به على ابن الحاجب.

وعلى الرَّغم من ذلك فقد رد عليه في موضعين، هما:

الأوّل: فقد نقل الشيخ اليزديّ تعليق الرَّضي على حمل الفراء (الضَّارب زيد) على «ضارب زيد»، قال: ((فإنْ قُلتَ: لعلَّ الفرَّاء حمل «الضارب زيد» على «ضارب زيد» كما أشار إليه نجم الأئمة حيث قال: وللفراء أن يقول إذا جاز حمل ذي اللّام في (الضَّاربك) في وجوب الإضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللّام وهو اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت أنهما من باب واحد، فهل جاز

لي حمل ذي اللّام في (الضَّارب زيد) على المجرد منها وهو (ضارب زيد) في صحة الإضافة لعلة حاصلة في المجرد منها دون ذي اللام وهو حصول التخفيف بناء على أنَّهما من باب واحد))[١١١].

فردَّ الشيخ اليزديّ على تعليقه قائلا: ((قُلتُ لا وجه لهذا الحمل أيضاً؛ لأنَّ الفرق بين المقامين ظاهر من جهة أنَّ زيادة اللّام في (الضَّاربك) لم توجب عدم حصول التخفيف المطلوب في (ضاربك) لأجل الإضافة، بل وجود الضمير كان موجبًا له، وأمّا (الضَّارب زيد) فازدياد اللام أوجب عدم حصول التخفيف المطلوب لأجل الإضافة ولولاها لكان التخفيف لأجلها، فعلة التخفيف في (ضاربك) غيرها في(ضارب زيد) مجرد العلية لا يقتضي الحمل كما لا يخفى))[١١٢].

والثاني: ردَّ فيه الشيخ اليزديّ على موافقة الرَّضي لرأي المازني القاضي بأنَّ الشرط والجزاء مبنيان، قال: ((والخامس: للمازني، وهو أنَّ الشرط والجزاء مبنيان؛ لعدم وقوعهما موقع الاسم وبعدم وقوعهما مشتركين بين الزمانين، ومال إليه بعض المحققين))[١١٣].

وردَّ عليه الشيخ اليزديّ بعبارة: ((وفيه نظر))، معلّلًا ذلك بقوله: ((لأنَّ إرتفاعه بوقوعه موقع الاسم لا إعرابه مطلقًا والإشتراك بين الزَّمانين ثابت بالوضع وإنْ فقد بالعارض))[١١٤].

٦. السيوطي:

من ردوده عليه قوله: ((واعلم أنَّه لا ينوب عن الفاعل الثاني من (علمت)، ولا الثالث من (أعلمت)، ولا المفعول له، ولا المفعول معه، فإنْ قُلتَ: لم ذلك؟ قُلتُ: أما الأولان فللزوم وقوعهما مُسنَداً ومسنداً إليه في حالة واحدة ولكنه جوز بعضهم نيابتهما مع أمن اللبس، وأمَّا الأوَّل منها فجائز بالإتفاق، كالثاني من الثاني، ونقل الخلاف فيه كالثاني من الأوَّل كما صدر عن السَّيوطي غفلة محضة؛ لأنَّ الأوَّل من الأوَّل، والثاني من الثاني متحدان معنى، وكلاهما مبتدأ لا الأوَّل منهما؛ لأنَّ الأوَّل من الثاني زائد، كما لا يخفى، وأما الأخيران فلعدم كونهما من ضروريات الفعل))[١١٥].

وردَّ عليه أيضاً بقوله: ((والعجب من قول السَّيوطي، حيث أوجب تأخير الخبر مع أحتوائه على ضمير راجع إلى ملابس الاسم، ومثل له بعض بنحو (كان غلام هند حبيبها) مع أنَّهُ لا مانع من التقديم إذ الإضمار قبل الذكر ممنوع إنْ لزم لفظا ورتبة معًا لا أحدهما، وليس فيما قال مع التقديم إلّا الإضمار قبل الذكر لفظًا فلا وجه للمنع، نعم لو كان الاسم محتويًا على ضمير راجع إلى ملابس الخبر لم يصح تأخيره كخبر المبتدأ))[١١٦].

الخاتمة:

١. كشف البحث عن شخصية اليزدي العلمية، فهو ذو شخصية علمية حازت إعجاب كثير من العلماء في عصره، وحظى بثناء ممن ترجم له، واطراء أهل العلم عليه، وتبجيل أهل الفضل إياه.

٢. كشف البحث عن قدرة الشيخ عبد السَّميع اليزديّ العقلية في توجيه الشواهد النحوية توجيهاً نحوياً ينم عن دراية، وسعة اطلاع.

٣. تمتع الشيخ عبد السَّميع اليزديّ بشخصية مستقلة، فهو لم يكن أسير المذاهب النَّحوية، إذ كان توجيهه للمسائل النحوية على وفق الدليل العلمي، فلم يمل لهذا الرأي أو ذاك تعصبًا، فإذا ما خالف الشاهد النحوي القاعدة، أو القياس نراه يضعف، أو يخطئ ذلك الشاهد.

٤. كذلك كشف البحث عن تنوع تعليلاته، فتارة تكون نحوية، وتارة صرفية، وتارة صوتية، وهذا يكشف عن سعته المعرفية، وتمكنه من هذه الصَّنعة.

٥. تُعدَّ شخصية الشيخ عبد السَّميع اليزديّ من الشخصيات المغيبة، وما ذكرته كتب التراجم لا يتناسب مع ما لهذه الشخصية من مكانة علمية، ولم تحظ مؤلفاته بعناية المهتمين بتحقيق التراث العربي المخطوط.

الهوامش

(١) ينظر: أعيان الشيعة: ٨/ ١٦، وتراجم الرجال: ١/ ٢٩٢-٢٩٥؛ والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٤/ ٤٣٨، ونجوم السماء في تراجم العلماء: ١/ ٤٥٧.

(٢) ينظر: رسالة في اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد: ١٥٤، ومعجم البابطين (قسم شعراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

(٣) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١١/ ٧٣٤.

(٤) ينظر: ضوابط الأصول/ ١٠، وطبقات اعلام الشيعة: ١١/ ٦١٣.

(٥) ينظر: طبقات الشيعة: ١١/ ٦١٣.

(٦) نجوم السماء في تراجم العلماء: ١/ ٤٥٧.

(٧) ينظر: تراجم الرجال: ١/ ٢٩٢.

(٨) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١١ / ٦١٣، ونتائج الأفكار/ ٥١.

(٩) قام بتحقيقه الدكتور محمد نوري الموسوي بمشاركة الدكتورة نجلاء حميد مجيد، جامعة بابل.

(١٠) قام بتحقيق (القسم الأول): حمزة حسن كاظم (رسالة ماجستير)، جامعة بابل.

(١١) قسم التحقيق: ٤١-٤٢.

(١٢) نفسه: ٨٤- ٨٥.

(١٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤: / ٤.

(١٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٤، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: / ٨٠١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٣٤.

(١٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٥.

(١٦) قسم التحقيق: ٥١-٥٢.

(١٧) هو محمد بن سليمان بن سعد، محي الدين الكافيجي (٨٧٩هـ)، عالم في الكلام وأصول اللغة والنحو والتصريف والإعراب، له من المصنفات: شرح قواعد الإعراب، شرح كلمتي الشهادة، مختصر في علوم التفسير يسمى (التيسير). ينظر: بغية الوعاة: ١/ ١١٨.

(١٨) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٥.

(١٩) قسم التحقيق: ١١٣.

(٢٠) نفسه: ١١٣.

(٢١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢: / ٢٧٩-٢٨٠، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٤٧٥، وشرح

المفصل لابن يعيش: ٢/ ٨٣.

(٢٢) قسم التحقيق: ١١٧.

(٢٣) ينظر: شرح ابن الناظم / ٢٣٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦، وشرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٦٩.

(٢٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦.

(٢٥) قسم التحقيق: ١٣١.

(٢٦) نفسه: ١٣١.

(٢٧) نفسه: ٢٠٢.

(٢٨) قسم التحقيق: ١٨.

(٢٩) نفسه: ١٩.

(٣٠) ينظر: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: ١ / ١٥٠.

(٣١) قسم التحقيق: ٢٦.

(٣٢) قسم التحقيق: ٦٥.

(٣٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٨، والفوائد الضيائية: ١/ ١٧٧

(٣٤) ينظر: قسم التحقيق: ٨٢.

(٣٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٧، والحدائق الندية في شرح الفوائد الندية: ١/ ٦٦٧

(٣٦) قسم التحقيق: ٩٣.

(٣٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٠٤

(٣٨) أصول النحو العربي: ١٠٨.

(٣٩) ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: ٦٩.

(٤٠) قسم التحقيق: ١١.

(٤١) نفسه: ٣٦.

(٤٢) نفسه: ٣٧.

(٤٣) قسم التحقيق: ٣٧.

(٤٤) نفسه: ٣٧.

(٤٥) نفسه: ٣٩.

(٤٦) نفسه: ٣٩.

(٤٧) نفسه: ٣٩.

(٤٨) قسم التحقيق: ٤١.

(٤٩) نفسه: ٤١.

(٥٠) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٤.

(٥١) قسم التحقيق: ٦٨.

(٥٢) نفسه: ٨٥.

(٥٣) نيل المرام ودر النظام: ٢٢٤ (مخطوط).

(٥٤) قسم التحقيق: ٤٩.

(٥٥) نفسه: ٥٢.

(٥٦) نفسه: ٥٢.

(٥٧) نيل المرام ودر النظام: ١٧١ (مخطوط).

(٥٨) نفسه: ١٨٢.

(٥٩) نفسه: ٥٠.

(٦٠) قسم التحقيق: ١١٣.

(٦١) نيل المرام ودر النظام: ٢٦٢(مخطوط).

(٦٢) قسم التحقيق: ٥٢.

(٦٣) نفسه: ٦٥.

(٦٤) نفسه: ٢٧.

(٦٥) قسم التحقيق: ٥٤.

(٦٦) نفسه: ٧١.

(٦٧) نفسه: ٧٢.

(٦٨) نيل المرام ودر النظام: ٢٦٩(مخطوط).

(٦٩) نفسه: ٢٦٩-٢٧٠.

(٧٠) نيل المرام ودر النظام / ٢٧٠ (مخطوط).

(٧١) نفسه: ٢٧٠.

(٧٢) نفسه: ٢٧٠.

(٧٣) نفسه: ١٩٥.

(٧٤) نفسه: ٢٤٨.

(٧٥) قسم التحقيق: ٧٣.

(٧٦) قسم التحقيق: ٧٣.

(٧٧) نيل المرام ودر النظام: ٢٤٠(مخطوط).

(٧٨) نفسه: ٢٧٢.

(٧٩) نفسه: ٥٠.

(٨٠) نيل المرام ودر النظام: ٢٠٥(مخطوط).

(٨١) قسم التحقيق: ٨٦.

(٨٢) نفسه: ٥.

(٨٣) نفسه: ٥٦.

(٨٤) قسم التحقيق: ٥٧.

(٨٥) نفسه: ٥٧.

(٨٦) نفسه: ٥٧.

(٨٧) نيل المرام ودر النظام: ٢٠١-٢٠٢(مخطوط).

(٨٨) نفسه: ٢٠١-٢٠٢

(٨٩) نفسه: ٢٢٨

(٩٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٦٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٨٦.

(٩١) قسم التحقيق: ٧١.

(٩٢) البيت قائله مجهول. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية / ٥٨٩، والمعجم المفصل: ٧/ ٣٦٣.

(٩٣) نيل المرام ودر النظام: ٢٩٤(مخطوط).

(٩٤) نفسه: ٢٩٤.

(٩٥) قسم التحقيق: ٤٢

(٩٦) نفسه: ٥٤.

(٩٧) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١.

(٩٨) قسم التحقيق: ٣٤.

(٩٩) نفسه / ٣٤.

(١٠٠) نيل المرام ودر النظام: ١٥٣ (مخطوط).

(١٠١) قسم التحقيق: ٧٤.

(١٠٢) نفسه: ٧٤.

(١٠٣) نفسه: ١١٣.

(١٠٤) نيل المرام ودر النظام / ١٥٣(مخطوط).

(١٠٥) نفسه: ١٥٣

(١٠٦) نفسه: ١٨١

(١٠٧) نفسه: ١٨١.

(١٠٨) نفسه: ١٨١ (مخطوط).

(١٠٩) إشارة منه إلى ابن الحاجب. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٤.

(١١٠) ينظر: نيل المرام ودر النظام: ١٨١ (مخطوط).

(١١١) نفسه: ١٥٧.

(١١٢) نيل المرام ودر النظام / ١٥٧ (مخطوط).

(١١٣) نيل المرام ودر النظام: ٢٧٠ (مخطوط).

(١١٤) نفسه: ٢٧٠.

(١١٥) قسم التحقيق: ٤٨.

(١١٦) نفسه: ٧٢.

المصادر والمراجع

الكتب المخطوطة:

١. نيل المرام ودر النظام: عبد السميع محمد علي اليزدي الحائري (ت بعد ١٢٦٠هـ)، تحقيق (القسم الأول): مدرس مساعد: حمزة حسن كاظم، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة بابل،

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.

١. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: تأليف يحيى بن محمد، أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت: ١٠٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط١، دار الأنبار للطباعة والنشر، الرمادي، العراق، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢. أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني، ط٢، مطبعة أفريقيا الشرق، الناشر: الأطلسي، ١٩٨١م.

٣. أعيان الشيعة: تأليف السيد محسن الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تأليف كمال الدين، ابي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، ط٥، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.

٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تأليف جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٧. تراجم الرجال: تأليف السيد أحمد الحسني، مطبعة صدر، قم المقدسة، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٤١٤هـ.

٨. التعريفات: تأليف علي بن محمد الجرجاني، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠. الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: للسيد علي خان المدني (ت: ١١٢٠هـ)، تحقيق: السيد حسين الخاتمي، قم، إيران، ١٣٨٨هـ - ق.

١١. ديوان أعشى همدان، وأخباره: تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: تأليف الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت: ١٣٨٩هـ)، ط٣، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤. شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين، محمد بن عبد الله الطائي، الجياني، الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي

المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٥. شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الزهري (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٦. شرح الرضي، المعروف «شرح كافية ابن الحاجب»: تأليف رضي الدين الاسترابادي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، ط١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، إيران، ١٤١٥ق - ١٣٧٣ش.

١٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي (ت: ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨. شرح المفصل: تأليف موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إيميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٩. ضوابط الأصول: تأليف السيد محمد إبراهيم بن محمد باقر القزويني الحائري (ت: ١٢٦٢هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، ط١، العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء المقدسة، العراق، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٢٠. طبقات أعلام الشيعة: تأليف الشيخ آغا بزرك الطهراني (ت: ١٣٨٩هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

٢١. الفوائد الضيائية، المعروف بشرح الجامي: تأليف نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت: ٨٩٨هـ)، ط١، مكتبة المدينة للطباعة والنشر، كراتشي، باكستان، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢٢. الكتاب: لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ«سيبويه»، تحقيق: أ.د. محمد كاظم البكاء، ط١، مؤسسة دار الصادق للطبع والنشر، بابل، العراق، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٥م

٢٣. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن الحسن الصايغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط١، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٤. معجم البابطين، لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين: قسم شعراء الجمهورية الإيرانية، مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين الثقافية، ٢٠٢١م.

٢٥. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: اعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: تأليف بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٧. نتائج الأفكار: للسيد إبراهيم بن محمد باقر الموسوي القزويني الحائري (ت: ١٢٦٢هـ)، تحقيق: ط١، العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء، العراق، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٢٨. نجوم السماء في تراجم العلماء: تأليف الميرزا محمد مهدي الكهنوي الكشميري (ت: ١٣٠٩هـ)، مكتبة بصيرتي، قم، إيران، ١٣٩٧هـ.

٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

البحوث:

١. رسالة في اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد: الدكتور محمد نوري الموسوي، الدكتورة نجلاء حميد مجيد، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (١)، العدد (٤٠)، ٢٠٢١م.